



وثيقة معلومات المشروع
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 17 أكتوبر/تشرين الأول، 2017 | تقرير رقم: PIDISDSC21808



أولاً. معلومات أساسية

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع
العراق	P162454		مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق (P162454)
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	22 يناير/كانون الثاني، 2018	21 مايو/أيار، 2018	الطاقة والصناعات الاستخراجية
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المُنفذة	
تمويل المشروعات الاستثمارية	محافظة البصرة، وزارة المالية	وزارة الكهرباء	

الأهداف الإنمائية المقترحة

تحسين موثوقية خدمات الكهرباء وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية لهذه الخدمات في محافظة البصرة.

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
200.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
200.00	التكلفة الكلية للمشروع
	فئة تقييم التصنيف البيئي
القرار بعد استعراض المفاهيم والتصورات المسار الثاني - لم يُجز الاستعراض الاستمرار في الإعداد	ب- تقييم جزئي

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. تتمثل الأولويات الأساسية للعراق في استعادة الاستقرار والأمن. الأولويات الإستراتيجية في الوزارات: تضع خطة العمل 2014 - 2018 6 أولويات: (1) تحقيق الأمن والاستقرار للعراق؛ (2) النهوض بالخدمات المقدمة للمواطنين ومستوى معيشتهم؛ (3) تشجيع التوجه نحو القطاع الخاص؛ (4) زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية؛ (5) الإصلاح الإداري والمؤسسي في المؤسسات الحكومية؛ (6) تحسين العلاقات الاتحادية - المحلية. وعلى الرغم من ظهور داعش وفقدان السيطرة على الأرض في شمال وغرب بغداد في 2014، ظلت المناطق التجارية الرئيسية في العراق من بغداد إلى البصرة تنعم بالأمن نسبيًا. ولا تزال الحكومة تواجه في هذه المناطق تحديات تتمثل في

توفير وتحسين الخدمات الأساسية ومعالجة مشكلات البطالة والفقر في وقت يشهد ضغوطاً كبيرة على المالية العامة بسبب تراجع أسعار النفط. واندلعت مظاهرات حاشدة ضد الفساد وضعف تقديم الخدمات العامة في أغسطس/آب 2015، وشهدت بداية 2016 دخول المتظاهرين البرلمان داخل المنطقة الدولية (المنطقة الخضراء) في بغداد. ودعت هذه التحديات الجائمة والشعور بالسخط إلى ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة وهائلة وضرورة العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية وهي مهمة معقدة بسبب الأزمة السياسية الحالية. وقد عارض البرلمان المحاولات التي أجراها رئيس الوزراء لإعادة تشكيل مجلس الوزراء في 2016 وتعيين خبراء تكنوقراط، وأدى التصويت على حجب الثقة إلى خروج وزراء رئيسيين من بينهم وزير المالية. وتمثل الموانع الشديدة التي تحول دون إجراء إصلاحات حاسمة تهديداً لأسس الدولة العراقية، نظراً لتعاظم التشردم والتفتت بين الجماعات والمناطق المختلفة.

2. **تباطؤات وتيرة النمو الاقتصادي بصورة حادة على مدى السنتين الماضيتين.** وأدت الحرب الدائرة على داعش والتراجع الحاد في أسعار النفط إلى تباطؤ حاد في وتيرة النمو في 2014 - 2015. وبعد النمو القوي الذي تحقق في 4 سنوات قبل عام 2013 (بمتوسط بلغ 8%)، تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي في العراق لتصل إلى 0.1% في 2014، وزادت لتصل إلى 4.8% في 2015 في أعقاب الزيادة التي بلغت 18.4% في إنتاج النفط. وزاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 11% في 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة بنسبة قدرها 25% في إنتاج النفط الذي تأثر بصورة طفيفة بسبب الصراع مع داعش. ولم يتجاوز متوسط تضخم أسعار المستهلكين 0.4% في 2016 في المناطق التي لم تحتلها داعش (حيث كان يعيش 80% من السكان قبل احتلال داعش). وفي يناير/كانون الثاني 2017، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين إلى سالب 0.9% سنوياً [تقرير موظفي صندوق النقد الدولي، مارس/آذار 2017] وبلغت نسبة الفقر 22.5 في المائة عام 2014 على مستوى العراق إجمالاً وذلك بحسب تقديرات الحكومة العراقية؛ أما في المحافظات التي تأثرت بعمليات داعش فيقدر أن الآثار المباشرة للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي والأمني قد تسببت في تضاعف معدلات الفقر لتصل إلى 44 في المائة. وأدى تدفق النازحين إلى الداخل واللاجئين السوريين إلى منطقة كردستان العراق إلى زيادة معدلات الفقر بواقع 4 أمثال لتصل إلى 12.5% في 2014، وهو ما يفرض ضغوطاً على الموازنة العامة للدولة وعلى تقديم الخدمات. وفي الجنوب حيث معدلات الفقر دائماً أعلى، زادت الصدمات على المستوى الكلي من معدلات الفقر وفقاً للتقديرات إلى أعلى من 30 في المائة.

3. **يعتبر قطاع الطاقة في العراق هو القطاع الاقتصادي الأهم - حيث يمثل القطاع الفرعي منه الخاص بالنفط ما يزيد على 65% من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية السنوية، و98% من صادرات العراق.** ويعتمد العراق، ككثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط، بشدة على دعم الطاقة كأداة رئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم الثروة الهيدروكربونية. وتشير التقديرات إلى بلوغ الدعم 9% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، منه 1.8% لدعم المواد الغذائية، و3.4% لدعم الكهرباء، و3.6% لدعم الوقود (المحروقات) بحسب صندوق النقد الدولي. وهناك دعم كبير في قطاع الكهرباء في كل من تعرفه الكهرباء وفي الوقود المستخدم للمولدات. ويمثل هذا الدعم عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للعراق ويستهلك جزءاً كبيراً من الإيرادات الحكومية. وبحسب أحدث البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي، زادت تكلفة دعم الكهرباء إلى 3 أمثال تقريباً من 2011 إلى 2013 إذ بلغت 3.4% من إجمالي الناتج المحلي، و8% من إجمالي نفقات الموازنة في 2014. وتدرك السلطات الأعباء الثقيلة لهذا الدعم على الموازنة العامة للدولة، وتخطط لإصلاح تعرفه الكهرباء بتطبيق زيادة تصاعديّة للتعرفة بهدف تحسين الإيرادات وخفض الدعم. وبمساعدة من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع والبنك الدولي بموجب برامج عمليات تمويل سياسات التنمية، تقوم حكومة العراق حالياً بتنفيذ إصلاحات هيكلية لزيادة الإيرادات غير النفطية، والسيطرة على فاتورة الأجور، والنفقات التقاعدية التي لا تستند إلى اشتراكات. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2016، قامت حكومة العراق بزيادة تعرفه الكهرباء 4 أمثال لخفض الدعم، وتبنت بعد ذلك إستراتيجية لخفض خسائر التشغيل وزيادة تحصيل الفواتير. لكن أيّما كان الأمر، يتمثل أحد المعوقات في أن الجماعات الأعلى صوتاً على الساحة السياسية المستفيدة من الدعم يمكن أن تحول دون تحقيق هذه الإصلاحات. وعلاوة على ذلك، صادق العراق في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على مبادرة البنك الدولي بشأن "الوقف التام لحرق الغاز المعتاد بحلول عام 2030"؛ وفي إطار عمليات تمويل سياسات التنمية التزم العراق بخفض حرق الغاز المرتبط بالتنقيب عن النفط وزيادة تجميع الغاز. وتمثل قيمة الغاز الذي يتم حرقه حالياً خسارة اقتصادية سنوية تقارب ما يعادل 2.5 مليار دولار. وتكفي هذه الكميات المهذرة للوفاء باحتياجات العراق التي لم تتم تلبينها بعد لأنشطة توليد الكهرباء باستخدام الغاز، ومن الممكن أن تحقق وفورات ترتبط باستخدام الوقود غالي الثمن (وبعض الأجزاء المستوردة)، الذي يكلف العراق نحو 6 - 8 مليارات دولار سنوياً.

4. **السياق الإقليمي - محافظة البصرة:** تقع البصرة وهي إحدى المحافظات الخمس عشرة في جنوب العراق وتشارك في الحدود مع إيران والسعودية والكويت. وتنقسم محافظة البصرة إلى 7 أفضية: أبو الخصيب، والمدينة، والقرنة، والزبير، والبصرة، والفاو، وشط العرب. وتعتبر مدينة البصرة وهي عاصمة المحافظة ثالث أكبر مركز حضري في العراق. ويُقدر عدد سكان البصرة بنحو 2.65 مليون نسمة من إجمالي عدد سكان العراق البالغ 33.80 مليون نسمة. وأثناء العقود الماضية كانت البصرة أرضاً للمعارك: الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الأولى والثانية، وانتفاضة الشيعة ضد صدام حسين، وتمرد ما بعد 2003 - كل هذه الأحداث وقعت في البصرة. وتعود البنية التحتية المتهالكة ضمن عوامل أخرى في الوقت الحالي تحقيق الرخاء الاقتصادي للمحافظة. كما يعوق تراجع منسوب المياه في نهري دجلة

والفرات مع زيادة نسبة الملوحة وعدم كفاية قدرات معالجة مياه الصرف الأنشطة الزراعية في المحافظة. ولا تزال محافظة البصرة تنعم باستقرار وأمن نسبيين منذ 2008. وهذا الاستقرار والأمان النسبيين في البصرة يجعلها عنصر جذب للنازحين والمشردين داخلياً الفارين من العنف الذي اجتاحت شمال غرب العراق في 2014. وموقع البصرة وما تتمتع به من احتياطات نفطية هائلة يجعلها واحدة من أهم المحافظات من الناحية الاقتصادية في العراق نظراً لأنها تنتج حوالي ثلثي ناتج النفط العراقي. ويقع ميناء البصرة وميناء أم قصر (وهو الميناء الوحيد في المياه العميقة في العراق) في محافظة البصرة، وهذا ما يجعل هذه المحافظة مركزاً للتجارة والنقل والتخزين. وعلى الرغم من الموارد الطبيعية التي حبا الله بها البصرة وأهميتها الإستراتيجية والقومية للعراق، لا تزال هذه المنطقة واحدة من المناطق الأشد فقراً في العراق.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. **عانى قطاع الطاقة في العراق من صراعات وعقوبات امتدت لأكثر من عقد من الزمان، وأدى ذلك إلى إضعاف مؤسساته وتراجع معدلات الاستثمار وتدهور مزمن في البنية التحتية للطاقة.** وعلى الرغم من قيام العراق بإحراز تقدم هائل على صعيد تحسين توليد الكهرباء وزيادة إنتاج النفط، لا يزال قطاع الطاقة يواجه قضايا خطيرة تتضمن زيادة نمو الطلب بما يتجاوز 10% سنوياً، والنقص المزمن في الكهرباء حيث تقل الإمدادات من الشبكة العامة عن 15 ساعة في اليوم، وعدم القدرة على توفير الغاز الطبيعي بوصفه وقوداً لتوليد الكهرباء، مع زيادة معدلات حرق الغاز بنسبة تتجاوز 60% من إجمالي الغاز المنتج في 2016. وفي سياق خفض أسعار النفط والضغط على الموازنة العامة الناجمة عن ذلك، يمثل قطاع الكهرباء ضغوطاً متزايدة على المالية العامة ممثلة في الموارد العامة للدولة - لا سيما بسبب زيادة الخسائر، والتعرفة التي لا تغطي التكلفة، وضعف تحصيل الفواتير.

6. **يعاني قطاع الكهرباء في العراق من سلسلة من التحديات المتزامنة والمعقدة أدت إلى وجود نموذج مهيب لهذا النشاط غير قادر على تحقيق إيرادات تكفي لتحقيق استدامته أو تحقيق قيمة للمستهلكين.** وأدت سنوات الإهمال إلى تهاكك البنية التحتية للشبكة مع تراجع كفاءة التشغيل وزيادة معدلات السرقة؛ إذ يتم فقد أكثر من 50% من الكهرباء قبل فوترتها فعلياً. وبالإضافة إلى هذه الأعباء وبسبب عدم وجود أنظمة قياس وعدادات وفوترة وإدارة تجارية فعالة، لا يتم تحصيل سوى 50% من فواتير الطاقة؛ وما يتم دفعه مقابل استهلاك الكهرباء يقل عن 30% من إجمالي الكهرباء المولدة.

7. **لما كانت التعرفة لا تعكس التكلفة الحقيقية لتوليد الكهرباء، فإن ما يتم دفعه مقابل استهلاك الكهرباء والذي يقل عن 30% من إجمالي الكهرباء المولدة لا يمثل سوى حوالي 10% من تكاليف التشغيل، ما يعني وجود حلقة سلبية دائمة تمثل نقص معدلات استعادة التكلفة ونقص الاستثمارات، ويتضمن ذلك وجود تصور عن ارتفاع مستوى مخاطر التمويل التجاري وتدهور الخدمات.** ويشير استقصاء 2012 لتقييم مناخ الاستثمار إلى أن 73% من الشركات العاملة في العراق أفادت أن عدم وجود إمدادات كهرباء كافية في العراق يمثل "عقبة كبرى" أمام الإنتاج، كما يمثل القضية الأكثر أهمية التي تؤثر على تطور وتنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وشرعت حكومة العراق في اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء المالي والاستدامة لهذا القطاع بتطبيق زيادة مقدرها 4 أمثال التعرفة اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2016، ثم تبنت بعد ذلك إستراتيجية لخفض خسائر التشغيل وزيادة تحصيل الفواتير. ومما يؤسف له أن إجمالي الإيرادات لم يتحسن على الرغم من زيادة الأسعار نظراً لتراجع معدلات التحصيل، الأمر الذي يشدد على صعوبة معالجة فجوة الإيرادات من خلال التسعير وإجراءات السياسات فقط من دون معالجة ضعف جودة الخدمة والأنظمة التجارية التي تمثل الواجهة المباشرة مع العملاء. وأدى تحديد الأسعار بأقل من قيمتها إلى زيادة متوسط الاستهلاك ليصل إلى حوالي 600 كيلوواط في الساعة/ للأسرة المعيشية مقارنة بالمتوسط البالغ أقل من 250 كيلوواط في الساعة/ للأسرة المعيشية في الأردن ومصر. وهناك زيادة في الطلب بوتيرة غير مستدامة (10% سنوياً)، الأمر الذي يضع ضغوطاً كبيرة على ما يتم تقديمه من دعم للطاقة وعلى وتيرة توسيع نطاق هذا القطاع.

8. **رؤية العراق لقطاع الكهرباء - تقديم الخدمة بصورة لا مركزية مع مشاركة القطاع الخاص:** حتى يتسنى معالجة الأداء الفني والتجاري البائس لقطاع الكهرباء، شرعت حكومة العراق في اتخاذ إجراءات لإعادة هيكلة التعرفة، والمضي تدريجياً نحو الاستعادة الكاملة للتكاليف، وفي الوقت نفسه ضمان الحماية الكافية للقراء والشرائح المستضعفة من المستهلكين. وتستند هذه السياسات إلى الإستراتيجية الخاصة بهذا القطاع وهي الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق الذي اعتمدها مجلس الوزراء في 2014، وقد تم النص عليها وتوثيقها في القانون الذي تم تمريره مؤخراً وهو قانون الكهرباء رقم 53 لسنة 2017. وشرح وزير الكهرباء خطة واسعة النطاق لتقسيم هذا القطاع، وتحسين موقفه المالي، وخفض اعتماده على التحويلات من الموازنة العامة للدولة والدعم، وزيادة كفاءة وموثوقية إمدادات الكهرباء من خلال (1) زيادة مشاركة القطاع الخاص في أنشطة توليد الكهرباء؛ (2) مشاركة القطاع الخاص في توزيع الكهرباء وأنشطة التجزئة الخاصة بها، ويكون ذلك مبدئياً من خلال عقود خدمات تقتصر على خدمات إدارة العملاء والإيرادات؛ (3) تسريع وتيرة تطوير سوق الغاز المحلي لحفز استثمارات القطاع الخاص في جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة باستخدام الغاز لتوليد الكهرباء.

9. مبررات التركيز على محافظة البصرة. من المقترح أن تعمل موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير على مساندة إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في منطقة محافظة البصرة التي دُمرت فيها البنية التحتية الاقتصادية والتي تتضمن خدمات الكهرباء بسبب العديد من الحروب والصراعات أثناء السنوات 1980 - 2008. وبالإضافة إلى هذا، يساند النهج المقترح نحو التركيز على محافظة البصرة 3 مبادرات كبرى لحكومة العراق: (1) اللامركزية في تقديم الخدمات؛ و(2) زيادة مشاركة القطاع الخاص؛ و(3) تفعيل قانون الكهرباء الجديد.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

10. أوردت حكومة العراق تفصيلاً خطة للإصلاح بهدف تحسين الخدمات المقدمة للجمهور. ولا تعالج خطة الإصلاح المشار إليها نقص الخدمات المقدمة في إطار الاستجابة للأزمات العراقية الحالية فحسب، ولكنها أيضاً تضع الأساس لنمو أطول أجلاً في معدلات التوظيف وتحقيق الرفاهية مع انتقال تدريجي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق.

11. سيسهم هذا المشروع في تحقيق هدفي البنك الدولي - تخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ومن خلال تحسين إمدادات الكهرباء للقطاع الخاص والمناطق السكنية الأكثر فقراً، سيعمل هذا المشروع على تحسين جودة الحياة وزيادة الدخل المتاح للمستهلكين. وعلى ضوء اتساع وطبيعة شبكة التوزيع المشاركة في هذا المشروع، سيعمل المشروع على خلق فرص عمل كبيرة أثناء فترة تنفيذه.

12. يساند هذا المشروع أيضاً الإستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الإسهام في عدد من الركائز تتضمن: (1) الإعمار والتعافي: من خلال مساندة إعادة بناء الشبكة التي تدهورت تدهوراً شديداً نتيجة إهمال المنطقة، والصراع الدائر، وعدم الاستقرار؛ و(2) تجديد العقد الاجتماعي: من خلال مساندة قطاع الكهرباء في الخطوات الأولى التي يتخذها نحو الإصلاح الأطول أجلاً، وإعادة هيكلة المنشآت العامة التابعة له وفي نهاية المطاف خصصتها، علاوة على مساندة زيادة الأداء المالي الذي يترافق مع تحسين الخدمات وإظهار الرغبة في الدفع مقابل ذلك.

13. يتوافق هذا المشروع بصورة تامة مع إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي بشأن مجالات التركيز الإستراتيجية في العراق في السنوات المالية 2018 - 2023، والتي تتمثل في " (1) معالجة الوضع الحرج للمالية العامة للبلاد والمساعدة في إدارته من خلال مساندة الإصلاحات التي سيكون لها أثر مباشر على عجز الموازنة العامة؛ (2) تحسين تقديم الخدمات الأساسية ولاسيما في المناطق التي تراجع فيها التهديد الأمني (المناطق المحررة) والمحافظة على المستوى دون الوطني؛ (3) تعزيز تنمية القطاع الخاص وتطوير القطاع المالي".

14. يتوافق هذا المشروع مع محور التركيز الشامل "مروراً بجميع المراحل" من خلال معالجة استدامة المالية العامة لهذا القطاع بهدف التمكين من حشد التمويل التجاري في سلسلة القيمة الخاصة بالكهرباء ذات الصلة باستخدام الغاز لتوليد الكهرباء. وسيعمل تحسين إدارة الإيرادات في القطاع الفرعي الخاص بالتوزيع على تشجيع منتجي الكهرباء المستقلين في المستقبل بموجب ترتيبات الشراء (اتفاقيات شراء الكهرباء). ويتيح ذلك مع الإصلاحات المقترحة في قطاع الغاز وما ينتج عنه من اتفاقيات توريد الغاز الخاصة بمنتجي الكهرباء المستقلين في المستقبل حوافز لزيادة الاستثمارات في أنشطة التنقيب عن الغاز ومعالجته وتصنيعه ولاسيما على ضوء التكنولوجيات الأخذة في التطور فيما يتعلق بالتحول إلى توليد الكهرباء باستخدام الغاز.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

تحسين موثوقية خدمات الكهرباء وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية لهذه الخدمات في محافظة البصرة.

النتائج الرئيسية (من مذكرة تصور المشروع)

15. تُقاس المؤشرات التالية لإظهار وإثبات إنجاز الهدف الإنمائي للمشروع:

(أ) تحسين انتظام وموثوقية تقديم الخدمات: زيادة كفاءة البنية التحتية للتوزيع (خفض معدلات الطاقة غير المقدمة بسبب قطع التيار بشكل مفاجئ، ميجاواط في الساعة/السنة).

(ب) تعزيز الكفاءة التشغيلية لخدمات الكهرباء: خفض الفاقد الفني (خفض الفاقد الفني، ميجاواط في الساعة/السنة).

(ج) تحسين العمليات التجارية: زيادة معدلات تحصيل الفواتير (نسبة الزيادة في التحصيل/الطاقة المفوترة).

د. وصف المفاهيم

16. بلغت تقديرات التكلفة الاجمالية لهذا المشروع المقترح 200 مليون دولار. ويتألف هذا المشروع من المكونات الثلاثة التالية:

17. **المكون 1. تعزيز شبكة النقل (100 مليون دولار).** من المقترح أن يمول هذا المكون الأنشطة التي تستهدف زيادة قدرة شبكة النقل إلى منطقة البصرة لتحقيق ما يلي: (1) معالجة أوجه القصور في قدرة الشبكة لتلبية الاحتياجات القائمة للطاقة الكهربائية؛ (2) تلبية احتياجات تزايد الأحمال في المستقبل؛ (3) توفير المرونة في التشغيل ومن ثم تحسين موثوقية وانتظام إمدادات الكهرباء؛ (4) خفض الفاقد الفني لشبكة النقل. وتشمل الأنشطة المقترحة ما يلي: (1) إعادة تأهيل وتحديث محطات فرعية بطاقة 11/33/132 كيلو فولت؛ (2) تعزيز شبكة النقل بطاقة 132 كيلو فولت؛ و(3) توريد تركيب محطات فرعية متنقلة بطاقة 11/33/132 كيلو فولت. ومن المتوقع أن يعمل النطاق المقترح على زيادة قدرة شبكة النقل بما يبلغ 1.10 جيجا واط. وفي 2016 استطاعت شبكة النقل الوصول إلى قدرة بلغت 2.8 جيجا واط وقت الذروة مقارنة بالطلب على الشبكة البالغ حوالي 3.2 جيجا واط وقت الذروة.

18. **المكون 2. إعادة بناء شبكة التوزيع وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتجارية (85 مليون دولار).** من المقترح أن تتضمن هذه الاستثمارات أنشطة لها صلة بما يلي: (أ) إعادة تأهيل شبكة التوزيع لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الكهرباء وخفض الفاقد الفني وزيادة مرونة التشغيل والعمليات؛ و(ب) تصميم وتوريد وتركيب وتجهيز نظام متكامل لمعلومات الإدارة يغطي الوظائف الأساسية لنشاط توزيع الكهرباء، وهي على وجه التحديد تشغيل وصيانة الشبكات، وإدارة الموارد المؤسسية والجوانب التجارية. ويتضمن نظام معلومات الإدارة العديد من الوحدات تشمل على سبيل المثال وليس الحصر (1) نظام إدارة التوزيع والتحكم في النظام والحصول على البيانات لدعم وظائف تشغيل وصيانة الشبكة بغرض تحقيق موثوقية وانتظام الخدمة وكفاءة التشغيل، ويتضمن ذلك نظام إدارة الأحداث لمتابعة العملاء والاستجابة لهم ومتابعة جودة الخدمة بالإضافة إلى أعمال أخرى؛ (2) نظام الإدارة التجارية ويتضمن قاعدة بيانات للعملاء ذات مرجعية جغرافية وإدارة دورة الإيرادات؛ (3) نظام تخطيط موارد المنشآت الذي يغطي الوظائف المؤسسية، مثل الموارد البشرية والتمويل والمحاسبة وتسجيل الأصول والتوريدات بهدف مساندة مديرية التوزيع من أجل تحسين تخطيط وإدارة جميع مواردها؛ و(ج) برنامج حماية الإيرادات الذي يغطي مبدئيًا العملاء ذوي القيمة المرتفعة.

19. **المكون 3. تعزيز القدرات المؤسسية ومساندة تنفيذ المشروع (15 مليون دولار)** يهدف هذا المكون إلى مساندة لا مركزية خدمات الكهرباء وتفعيل قانون الكهرباء بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على مديرية توزيع كهرباء الجنوب. وستساند أنشطة هذا المكون تعزيز قدرات المديرية فيما يتعلق بالوظائف الأساسية لخدمات توزيع الكهرباء، وهي على وجه التحديد خدمات التشغيل والخدمات التجارية من خلال تطوير وتنفيذ خطة لتحسين النشاط تتضمن عملية التغيير من أجل "الإدارة الذكية". وسيتم تصميم وتهيئة عملية التغيير للتصدي على نحو فريد لتحديات الهاشاشة والحوكمة التي تواجهها البلاد المرتبطة بنظام الكوطة الطائفي/الحزبي غير الرسمي الخاص بالاشتغال فيما يتعلق بوظائف القطاع العام¹. ومن المقترح أن تتضمن خطة تحسين النشاط ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر: (1) توجيه وتدريب وتعزيز قدرات موظفي المديرية؛ (2) تطوير وتوثيق العمليات الوظيفية والإجراءات التشغيلية؛ (3) تطبيق نظام معلومات الإدارة (الذي سيتم تمويله في إطار المكون 2)؛ (4) جمع البيانات الأساسية ووضع معايير استرشادية للأداء تتضمن وضع مؤشرات مستهدفة أساسية لتحسين الأداء.

¹ إن لم تُعالج مسألة الترشيح لوظائف القطاع العام بناء على أسس سياسية/من خلال الأحزاب السياسية وزيادة أعداد الموظفين في الوظائف الحكومية، فمن الممكن أن يحول ذلك دون إحداث تغييرات في شؤون الأفراد والموظفين الذي ربما يكون مطلوبًا لتغيير الثقافة الخاصة بالنشاط الذي يراعي العملاء.



ملاحظة لفرق العمل: الأقسام التالية مستخرجة من النظام، ولا يمكن تنقيحها أو مراجعتها إلا من خلال البوابة الإلكترونية.

الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

لم يتم بعد تحديد مواقع الإجراءات التدخلية للمشروع على نحو دقيق. وأياً ما كان الأمر، فقد تقرر تنفيذ المشروع في زمام حدود محافظة البصرة التي يحدها من الشمال محافظة ميسان وفي الشرق إيران وفي الغرب الصحراء الغربية. وتعتبر البصرة مركزاً إدارياً وتجارياً للعراق ويبلغ تعداد سكانها 1.3 مليون نسمة (بحسب تقديرات 2002). وترتبط البصرة ببغداد عاصمة العراق بطرق سريعة وطرق سكة حديد ورحلات طيران داخلي مباشرة. ويتسم مناخ البصرة بأنه صحراوي مع تباينات شديدة في درجات الحرارة بين النهار والليل والصيف والشتاء. وتصل درجة الحرارة الكبرى إلى 106 فهرنهايت (50 درجة مئوية) والصغرى أعلى من درجة التجمد. وتبلغ معدلات الرطوبة النسبية السنوية 44 - 59%، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار من 2 إلى 8 بوصات (50 - 200 مم). ويتسم الشتاء في البصرة بأنه دافئ ودرجة الحرارة أعلى من التجمد. ومع كثرة المجاري المائية التي تتمتع بها البصرة، فإن تدفقات حوالي 635 نهراً وقناة (بين مد وجذر/منابع ومصبات) وتقوم بري 14 مليون نخلة تجعل المنطقة من أخصب مناطق العالم.

وسيتم استكمال إطار للإدارة البيئية والاجتماعية يتضمن خطأً للإدارة البيئية والاجتماعية قبل التقييم المسبق للمشروع، وسيحدد ذلك الخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية.

وعلاوة على ذلك، سيتم إعداد إطار لسياسات إعادة التوطين باعتباره أداة رئيسية للإجراءات الوقائية يتم استخدامها وثيقة إرشادية ومرجعية. وسيتم إعداد خطط عمل لإعادة التوطين تخص مواقع محددة (في حالة الاستحواذ على أرض) قبل أي أعمال إنشاءات.

ب. قدرة المقترض المؤسسية المتعلقة بسياسات الضمانات الوقائية

لدى محافظة البصرة مديرية مختصة بشؤون البيئة بموجب القانون في البصرة. ولم يتم بعد تقييم قدرات هذه المديرية، لكن من المتوقع أنها لن تكون على دراية بالسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي. ومن المقترح من الناحية التصورية أن يقوم فريق إدارة المشروع على مستوى المحافظة والذي يضم مسؤولين معينين من المحافظة ومديريات الكهرباء المعنية بالقيام بدور قيادي في تنسيق المشروع. وعلى هذا النحو، يُوصى بأن يضم فريق إدارة المشروع شخصاً مؤهلاً يكون مسؤولاً عن إدارة الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية. وسيساند فريق إدارة المشروع مهندس تابع للمالك يُطلب منه تقديم الخبرات اللازمة للعاملين بشأن سياسات الإجراءات الوقائية للبنك الدولي.

ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

إيهاب محمد محمد شعلان، أخصائي إجراءات وقائية بيئية
إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة، أخصائي إجراءات وقائية اجتماعية

د. السياسات التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية هل تم تفعيلها؟

التفسير (اختياري)

يتضمن المشروع توريد وتركيب خطوط نقل هوائية عالية الفولطية، ومحطات فرعية، وشبكات توزيع منخفضة الفولطية ومحولات توزيع. وسيتم القيام بالأعمال المدنية مثل أعمال الحفر غير العميق، ووضع الأساسات الخرسانية، وإقامة الأبراج والأعمدة، وكذلك مد الكابلات والأسلاك. ومن المتوقع حدوث انبعاثات هوائية، وضوضاء، وتلوث للمياه وتوليد مخلفات صلبة.

نعم

التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)



وبالتالي، سيتم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم (OP4.01). وقبل التقييم المسبق، سيتم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع، وخطط إدارة بيئية واجتماعية خاصة بمواقع محددة للأعمال الخاصة بالسنة الأولى و/أو أي مواقع معروفة.			
من غير المتوقع أن تتم الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروع في مناطق ذات أهمية إيكولوجية. وستتم إقامة خطوط النقل على طول ممرات الطاقة التي تمر عبر أرض صحراوية.	لا	الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	
لا توجد غابات داخل حدود المشروع.	لا	الغابات - منشور سياسة العمليات (OP/BP 4.36)	
لن يتم القيام بأي أنشطة ذات صلة بالأفات أو الزراعة.	لا	مكافحة الأفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	
من غير المتوقع أن تمر خطوط النقل وشبكات التوزيع من خلال مواقع ذات أهمية ثقافية وحضارية. لكن ذلك لم يتحدد بعد.	يحدد لاحقاً	الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	
لا توجد شعوب أصلية تقطن داخل حدود المشروع.	لا	الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	
نظرًا لأن مواقع جميع المشروعات الفرعية ليست معروفة أثناء مرحلة الإعداد، من الضروري إعداد إطار خاص بسياسة تخطيط إعادة التوطين لهذا المشروع لتقديم إرشادات بشأن التعامل مع متطلبات واشتراطات إعادة التوطين وإجراءات التعويضات أثناء الإعداد والتنفيذ.			
وبالإضافة إلى ذلك وأثناء عمر المشروع، قد تكون هناك حاجة إلى تنفيذ محطات فرعية ثابتة أو متنقلة ربما تتطلب أراض خاصة، عندئذٍ يتم تفعيل منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.12).	نعم	إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	
وفي حالة أن يتقرر أن أي أعمال في السنة الأولى و/أو أي مواقع معروفة تتطلب نزوحًا فعليًا، أو نزع ملكية أرض، أو فقدان دخل، عندئذٍ سيتم إعداد خطط عمل لإعادة التوطين أو خطة عمل موجزة لإعادة التوطين قبل التقييم المسبق.			
لن تتأثر أي سدود من جراء هذا المشروع.	لا	سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	
لن يتم القيام بأي أنشطة على مجاري المياه الدولية.	لا	المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	
لن يتم القيام بأي أنشطة في مناطق متنازع عليها.	لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	

ه. خطة إعداد السياسات الوقائية

الموعد المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

11 يناير/كانون الثاني 2018



الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

تتمثل الأدوات الوقائية التي سيجري إعدادها قبل التقييم المسبق في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة تخطيط إعادة التوطين. وقبل التقييم المسبق، سيجري إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع المحدد لأول سنة من الأعمال وخطط عمل إعادة التوطين إن دعت الحاجة إلى ذلك. وبعد ذلك، سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية قبل أي أنشطة إنشاءات، بالإضافة إلى خطط عمل إعادة التوطين إن دعت الحاجة إلى ذلك.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

بول بارينغانير، محمد وفاء العاني
أخصائي أول شؤون طاقة

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

محافظة البصرة

ولاء عبيد

رئيس مديرية التخطيط والتنمية

walaaalsalim@gmail.com

وزارة المالية

الهيئات المنفذة

وزارة الكهرباء

معالي السيد/ عبد الحمزة هادي عبود الجاسم

نائب الوزير/وكيل الوزارة

dist.undersecretary@yahoo.com

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:		بول بارينغانير، محمد وفاء العاني
اعتمدها:		
مستشار الإجراءات الوقائية:	نينا تشي	03 سبتمبر/أيلول -2017
مدير قطاع الممارسات:	إريك ماغنوس فيرنستروم	03 سبتمبر/أيلول -2017
المدير القطري:	يارا سالم	19 أكتوبر/تشرين الأول -2016

ثانياً. قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها
أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع.

تتمثل المنافع المتوقعة من المشروع أثناء أعمال الإنشاءات ومراحل التشغيل فيما يلي:
أثناء مرحلة الإنشاءات، بالقرب من المواقع:

- توليد دخل من خلال خلق فرص عمل مؤقتة؛
- إيجاد أنشطة أعمال صغيرة (مواد غذائية، وملابس، إلخ)؛
- زيادة الدخل من خلال توريد مواد محلية ومستوردة يتم بيعها في السوق المحلية.

بعد تنفيذ المشروع، من المتوقع حدوث الأثر الإيجابي التالي:

- تحسين جودة الحياة من خلال إمكانية استخدام الأجهزة الكهربائية وإنارة المنازل؛
- تحسين الأمن بسبب الإنارة العامة؛
- زيادة الأنشطة الاقتصادية الناشئة عن إيجاد أنشطة الأعمال، وميكنة وكهربة المحال التجارية والورش؛
- خدمات الوصول إلى المعلومات (التكنولوجيا الجديدة، والتلفاز، إلخ)؛
- تحسين أداء الخدمات الإدارية والاجتماعية، والجهات المعنية بالأنشطة الاقتصادية الكائنة في منطقة المشروع (تحسين ظروف العمل، وإمكانية وجود معدات تكنولوجيا معلومات، ووسائل اتصالات).

فيما يلي القضايا المتعلقة بالإجراءات الوقائية والآثار السلبية المرتبطة بالمشروع. وتعتبر جميع الآثار الواردة أدناه ذات أهمية متوسطة. وتقتصر الآثار المتوقعة على طرق ومواقع محددة، كما أنها ذات طبيعة محلية ويمكن تغييرها وهي مقيدة بإطار زمني وبالتالي يمكن التخفيف منها بإجراءات وتدابير بسيطة. ويمكن تصنيف هذه الآثار باعتبارها ذات أهمية متدنية إلى متوسطة. لكن عند تطبيق إجراءات وتدابير التخفيف، ستكون هذه الآثار إما محايدة أو ستقل إلى أقصى حد ممكن. ولا يعتبر أي أثر من الآثار التي تم حصرها غير قابل للتغيير أو له نطاق كبير محتمل كما ورد أدناه.

أثناء الإنشاء (خطوط النقل العلوية (الهوائية) عالية الفولطية، وشبكات التوزيع منخفضة الفولطية، والمحطات الفرعية، وغرف المحولات)

- انبعاثات الهواء من المعدات الثقيلة والمولدات؛
- توليد الغبار من أنشطة الحفر وتخزين المواد في أماكن مفتوحة والتربة التي يتم حفرها؛
- انبعاثات الضوضاء من المعدات الثقيلة المستخدمة في أنشطة الإنشاءات العامة؛
- إدارة المخلفات الصلبة والسائلة والخطرة على نحو غير سليم وتلوث التربة؛
- استهلاك المياه في أنشطة الإنشاءات؛
- التخلص من مياه الصرف والمياه المستعملة من مكاتب الموقع على نحو غير صحيح؛
- تحفيف مياه السطح والتخلص غير الصحيح من مياه الصرف والمياه المستخدمة الناتجة عن ذلك؛
- الآثار المحتملة على المواقع ذات القيمة الثقافية والحضارية والآثار بسبب أنشطة الحفر؛

- الزحام المروري وغلط الطرق بسبب أعمال الحفر والإنشاءات والتركيبات؛
- تدمير المحاصيل والآثار السلبية على سبل كسب العيش بسبب تركيب خطوط توزيع ونقل الكهرباء الهوائية (العلوية) لا سيما في الأراضي الزراعية المملوكة ملكية خاصة؛
- الطلب الدائم على الأراضي لإنشاء محطات فرعية دائمة؛
- الطلب المؤقت على الأراضي لنقل الآلات والمعدات والقيام بأعمال الإنشاءات الأخرى؛
- الآثار على شاغلي الأرض بصورة غير قانونية والأنشطة التجارية المقامة في أماكن الشبكة؛
- مخاطر إتلاف/كسر خطوط المرافق والمواسير تحت الأرض (الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي وكابلات الكهرباء وخطوط الهاتف)
- أثناء أعمال الحفر، لا سيما داخل المناطق الحضرية؛
- الشواغل الخاصة بصحة وسلامة العمال لا سيما إذا تم التعامل مع مقاولين من الباطن محلين في بعض أعمال الإنشاءات التي تنطوي على مخاطر سلامة ترتبط بالإنشاءات. وذلك لأن مقاولي الباطن المحليين ليس لديهم بوجه عام ثقافة استخدام معدات الحماية الشخصية أو مراعاة ممارسات أو إجراءات الصحة والسلامة للعمال.

أثناء التشغيل

خطوط النقل العلوية (الهوائية) عالية الفولطية

بمجرد إنشاء هذه الخطوط، تتمثل الآثار الرئيسية الناجمة عن وجودها الفعلي في وجود مجال مغناطيسي مع ضوضاء تحدثها ظاهرة التفريغ الهالي. وعلاوة على ذلك، يخلق التواجد المادي أثرًا مرئيًا وتهديدًا للطيور التي تصطدم بالأسلاك.

المجال المغناطيسي

يحدد المجال المغناطيسي بصورة كبيرة حجم حق الطريق ومنطقة الحماية. ويبلغ المجال المغناطيسي لخطوط بقدرة 400 كيلو فولت على مسافة 25 مترًا من مكان إنشاء الخط أقل من 5 كيلو فولت/متر وهو ما يتوافق مع المعيار المحدد الخاص بالتعرض للمخاطر بلاد حدود. وبالتالي، ينبغي أن تكون "منطقة الحماية" على طول الخط 20 مترًا على الأقل لكل جانب من ممر الخط.

الضوضاء

تحدث خطوط النقل عالية الفولطية ضوضاء من خلال ظاهرة التأثير الهالي، ومن الممكن أن تكون مستويات الضوضاء كبيرة، لا سيما في الأحوال الجوية أثناء الضباب والرطوبة والأمطار عندما تحدث خطوط الكهرباء صوت طقطقة بسيط بسبب المقدار البسيط من التيار الكهربائي الذي يعمل على تأين الهواء المشبع البخار بالقرب من الأسلاك. ومن الممكن أن ينتج التأثير الهالي أوزون وأكاسيد النيتروجين في الهواء المحيط بالموصل، لا سيما في حالات الرطوبة. ويتكون التأثير الهالي من تأين الهواء في حدود عدد قليل من السنتمترات المجاورة للموصلات بصورة مباشرة. والأوزون هو عنصر تفاعلي للأكسجين ويتحد بصورة مباشرة مع عناصر أخرى ومركبات أخرى في المحيط الجوي.

القيمة الجمالية

تمثل خطوط النقل عالية الفولطية هياكل بنائية دائمة تعبر مناطق واسعة من الصحراء وقد تنال من القيمة الجمالية الطبيعية للرقعة الصحراوية. لكن أيًا ما كان الأمر، ونظرًا لأن البصرة تشتهر بحقول النفط وعمليات الحرق في العديد من المناطق الصحراوية، فقد تأثرت القيمة الجمالية للصحراء بالفعل سلبيًا بسبب مواقع إنتاج النفط. وبالتالي، من المتوقع ألا يكون لخطوط النقل والأبراج الخاصة بالكهرباء تأثير كبير على القيمة الجمالية للرقعة الصحراوية في البصرة.

شبكة التوزيع منخفضة الفولطية

ومن المخطط تركيب شبكات التوزيع منخفضة الفولطية باستخدام أعمدة وأسلاك هوائية. وقد تتطلب الصيانة الدورية لهذه الشبكات قطع بعض الأشجار أو إغلاق بعض الطرق. وفي البصرة، ستمثل الإجراءات التدخلية المخططة بالدرجة الأولى في إحلال الأجزاء التالفة أو المسروقة من الشبكات. وأي إضافات جديدة على الشبكة ستكون في بيئة حضرية. ومن الضروري تفادي قطع الأشجار الموجودة بالفعل في المدينة لأغراض تجميل المنظر الطبيعي قدر الإمكان، وإن حدث ذلك يتوجب إعادة زرع شجر عوضًا عن الأشجار التي كان من الضروري قطعها لأسباب فنية حتمية.

المحطات الفرعية

يتم عزل العديد من قواطع الدوائر عالية الفولطية والمفاتيح والمحولات والأجزاء الأخرى الخاصة بالمعدات ذات الصلة المستخدمة في نظام النقل والتوزيع بمادة سداسي فلوريد الكبريت وهي عبارة عن غاز دفيئة قوي. ومن الممكن أن يتسرب هذا الغاز إلى المحيط الجوي من المعدات

القديمة أو أثناء صيانتها وخدمتها.

تركيب المحطات الفرعية للمحولات و/أو المحطات الفرعية للتحويل

سينطوي تركيب محطات فرعية للمحولات و/أو محطات فرعية للتحويل في كبائن مصنوعة من الطوب (القرميد) على القيام بأعمال مدنية واستخدام طرق إنشاء شائعة ومواد بناء معروفة. وجرت العادة أن تكون هذه الكبائن في مناطق حضرية. ولا توجد خطط لفتح مسارات للوصول إليها بصورة محددة.

إعادة تأهيل المحطات الفرعية للمحولات و/أو المحطات الفرعية للتحويل

تؤدي إزالة المعدات المتقدمة إلى وجود مواد معدنية يمكن إعادة تدويرها (حديد صلب ونحاس على وجه التحديد). لكن قد تحتوي بعض المحولات على زيوت ملوثة بمادة ثنائي الفينيل متعدد الكلورينات. وإذا وُجد أن بعض المحولات تحتوي بالفعل على مادة ثنائي الفينيل متعدد الكلورينات، فمن الضروري اتخاذ تدابير خاصة لتغليفها والتخلص منها نهائياً للوقاية من المخاطر البيئية والمخاطر على الصحة العامة.

التعاقد على الأرض لإقامة البنية التحتية:

يتطلب تركيب محطات ثانوية وأعمدة الاستحواذ على أرض أو دفع تعويض مقابل أي أرض سواء تحت حيازة رسمية أو غير رسمية.

2. اشرح أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع.

- عند التشغيل بأقصى قدرة تبلغ 400 كيلو فولت، ستحدث الخطوط المتأثرة بالمشروع مجالات مغناطيسية لها بعض الآثار على الصحة العامة وخاصة عندما تمر على مسافة قريبة للغاية من المنازل السكنية أو المدارس أو المستشفيات. ونظراً لأن هذه الخطوط ستمر عبر الصحراء، من غير المتوقع وجود آثار طويلة الأجل.
 - تُحدث المحولات التي يتواجد معظمها في كبائن مغلقة مصنوعة من الطوب (القرميد) مستويات منخفضة من الضوضاء.
 - دائماً ما ينطوي وجود خطوط حية ومعدات على أخطار كهربائية.
- على الجانب الإيجابي، فإن تشغيل وصيانة البنية التحتية يستلزم حتماً وجود عدد قليل من الأشخاص للقيام بأعمال الفحص أو الصيانة أو الإصلاحات. ويتمثل أحد أعراض هذا المشروع على وجه الدقة في تحسين موثوقية الشبكات وتقليل عدد (ومدة) انقطاع الكهرباء. وعلاوة على ذلك، يهدف هذا المشروع إلى خفض فاقد الطاقة الذي يحدث حالياً، وكهربة المناطق التي لم تتم خدمتها بعد من خلال الشبكة العامة.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

تتطلب بدائل مسارات الخطوط على شبكات النقل الرئيسية، وشبكات التوزيع الرئيسية وشبكات الربط الرئيسية. ويعتبر البت في بدائل مسارات الخطوط الخاصة بشبكات التوزيع أو الربط إجراءً سابقاً لأوانه في هذا المرحلة. لكن من الضروري للغاية اختيار المسارات المثلى لهذه الشبكات لتفادي أكبر قدر ممكن من الآثار البيئية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان تفادي أكبر عدد ممكن من المواقع الحساسة لخفض الآثار البيئية والاجتماعية إلى أقصى قدر ممكن. وسيتم اختيار مسارات خطوط النقل المقترحة على نحو من شأنه تفادي المرور عبر أي مناطق تنسم بحساسية إيكولوجية أو ثقافية وحضارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأراضي التي سيستحوذ عليها المشروع ستكون مملوكة للدولة. وستتخذ جميع الإجراءات والتدابير لتفادي نزاع ملكية الأراضي بصورة مؤقتة أو دائمة. وفي حالات غير محتملة قد يُطلب فيها إعادة توطين، سيتم تقديم تعويضات عادلة للمتضررين وفق معايير يتم وضعها في وثيقة إطار سياسة تخطيط إعادة التوطين.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. وقدم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.

نظراً لأن مسارات شبكات النقل والتوزيع والمواقع الدقيقة للمحطات الفرعية وغرف المحولات ليست معروفة على وجه اليقين وقت التقييم المسبق لهذا المشروع، تم اختيار إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين ليكونا أداتي إجراءات وقائية يُستخدمان لمباشرة السياسات الوقائية المطلوب تفعيلها. وعند تحديد موقع أو مسار محدد، سيتم إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل لإعادة التوطين، إن دعت الضرورة إلى ذلك. وسيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية باتباع المبادئ والإجراءات الواردة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وستنص خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أو الأدوات الإضافية المرتبطة بها (مثل خطط عمل إعادة التوطين) على إجراءات وتدابير واضحة لتناول قضايا الصحة والسلامة، وإدارة آثار تدفقات العمالة والتعويض عن آثار إعادة التوطين. وسيجري إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمواقع وخطط عمل إعادة التوطين والموافقة عليها والإفصاح عنها قبل بدء أي أعمال إنشائية.

وسيقوم البلد المقترض بالاستعانة باستشاري لإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بمساعدة من فريق عمل البنك المعني بالإجراءات الوقائية. وسيتم تكليف شركة استشارية أو مؤسسة تتمتع بالمؤهلات المطلوبة لإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمواقع (وخطط عمل إعادة التوطين إن دعت الحاجة إلى ذلك). وسيقوم فريق عمل البنك المعني بالإجراءات الوقائية بمراجعة جميع الوثائق المعدة الخاصة بالإجراءات الوقائية قبل المراجعة النهائية واعتمادها من جانب المستشار الإقليمي للإجراءات الوقائية (RSA) لدى البنك الدولي. وفيما يتعلق بتنفيذ إجراءات وتدابير تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية، ستتضمن جميع عقود الإنشاءات خطط إدارة بيئية واجتماعية خاصة بالمواقع، وتكون هذه الخطط إلزامية للتنفيذ. ويتعين على الهيئة المنفذة تعيين مسؤولين متخصصين في الشؤون البيئية والاجتماعية لضمان تنفيذ متطلبات واشتراطات خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، ستعمل البعثات الإشرافية التابعة للبنك على ضمان الالتزام بالتدابير والإجراءات الواردة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بقدرة البلد المقترض (المقترض)/الهيئة المنفذة على تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، من الواضح أنه لا يتوفر الحد الأدنى من القدرات البيئية والاجتماعية التي تكفي لتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أو الإشراف عليها. وبناء عليه، يتعين الاستعانة باستشاريين خارجيين للعمل على نحو وثيق مع البلد المقترض (المقترض)/الهيئة المنفذة لضمان تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على نحو ملائم. وسيتم تعيين الاستشاريين المعنيين بشؤون البيئة والشؤون الاجتماعية للعمل مع وحدة إدارة المشروع بهدف مراجعة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية/خطط عمل إعادة التوطين المعدة، ورصد ومتابعة التنفيذ الشامل لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وفي حالة الاستعانة بشركة استشارية في مجال هندسة المشروعات لأغراض التصميم والإشراف، سيكون مطلوباً تقديم خبرات بيئية واجتماعية لإعداد وثائق الإجراءات الوقائية والقيام بأعمال إشراف ميداني بشأن خطط الإدارة البيئية والاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، سيضمن البلد المتعامل مع البنك (العميل) من خلال الترتيبات التعاقدية الخاصة به مع المقاولين تضمين متطلبات واشتراطات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين في عقود الإنشاءات على أن يكون ما جاء بهما ملزماً لجميع المقاولين.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

أصحاب المصلحة والأطراف المعنية هم مسؤولو محافظة البصرة، ومسؤولو وزارة الكهرباء، وموظفو إدارات التوزيع والنقل، والمنظمات غير الحكومية والمتضررون من المشروع. وتتمثل الآلية الملائمة لإجراء المشاورات مع الجمهور ومشاركته في عقد لقاءات على المستوى المحلي. وعند التشاور مع الجمهور، يجب مراعاة انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يشيع في المجتمعات المحلية الريفية.

والغرض من جلسات المشاورات هو عرض التصميم العام للمشروع، وتقديم شرح للسادة الحضور للمنافع المتأتية منه على المستوى الوطني، والبدء في توضيح بعض الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقع أن تنجم عن أنشطته، وتمكين أصحاب المصلحة والأطراف المعنية من فهم المشروع وأنشطته، وكذلك ضمان مراعاة مخاوفهم ومشكلاتهم خلال جميع مراحل المشروع بما في ذلك مرحلة التخطيط.

ومن الضروري الإفصاح عن نتائج المشاورات مع الجمهور على موقع محافظة البصرة على شبكة الإنترنت، ومواقع شبكات النقل والتوزيع، وتعميم هذه النتائج على المستوى المحلي. وعلى جميع المتضررين من المشروع أن يكونوا على وعي بذلك وبمقدورهم تقديم ملاحظات وآراء تقييمية إن تطلب الأمر.

ومن الضروري إجراء المشاورات في إطار عملية إعداد إطار سياسة تخطيط إعادة التوطين وعملية إعداد إطار التقييم البيئي.

آلية تسوية التظلمات

تتشرط سياسة عمليات البنك بشأن الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين قسراً (OP 4.12) وجود إجراءات متاحة وميسورة التكلفة لقيام طرف ثالث بتسوية النزاعات الناشئة عن إعادة التوطين (على سبيل المثال، آليات لتسوية التظلمات). ويجب أن تراعي هذه الآليات توفر حق اللجوء إلى القضاء وكذلك الآليات العرفية والمجتمعية لتسوية النزاعات.

وبالإضافة إلى هذه القناة الرسمية، يُحدّد إنشاء آلية لمعالجة المظالم على مستوى المشروع لضمان معالجة أي مظلمة بصورة ودية. ويُحدّد دائماً تسوية الشكاوى على مستوى المجتمع المحلي نظراً لأن ذلك يعالج مشكلة بعد المسافة والتكاليف التي قد يواجهها المتضرر في السعي إلى رفع مظلمته.

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات



التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها	
	تاريخ تلقي البنك للوثيقة
	تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار المعلومات التابعة للبنك (InfoShop)
	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الموجز الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
	الإفصاح داخل البلد المعني
	ملاحظات وتعليقات: الرابط إلى موقع الإنترنت:
خطة العمل/إطار/عملية وضع السياسات بشأن إعادة التوطين:	
	تاريخ تلقي البنك للوثيقة
	تاريخ تقديم الوثيقة إلى دار المعلومات التابعة للبنك (InfoShop)
	الإفصاح داخل البلد المعني
	ملاحظات وتعليقات: الرابط إلى موقع الإنترنت:
إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.	
في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:	